

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

كان نشري لكتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي سنة ١٩٤٧ باعثاً لي - منذ تحقيقه - على التفكير في تجديد النحو بعرضه عرضاً حديثاً على أسس قويمية تصفيّه وتروّقه وتجعله داني القطوف للناشئة. وقد رأيت ابن مضاء يهاجم نظرية العامل في النحو وكل ما اتصل بها من كثرة التقدير للعوامل المحذوفة وكثرة العلل والأقيسة ، مما أحاله إلى ما يشبه شباكاً معقدة ، وكلما تخلّص دارسه من إحدى شباهه تعثر في أخرى ، فضلاً عن شباه التمارين الافتراضية ، وربما كانت حلقات نسيجها أكثر ضيقاً. وأكثر هذه الشباه لاتدعو إليه حاجة لسانية في تصحيح النطق بالكلام .

وكانت الصيحات ترتفع منذ أكثر من أربعين عاماً مطالبة بتيسير النحو وتخليصه مما فيه من تعقيد وعسر شديد . وتألّفت لذلك لجنة بوزارة المعارف (التربية والتعليم الآن) وكتبت تقريراً مسهباً ضمته مقترحاتها للتيسير المنشود . ودرس مجمع اللغة العربية في مؤتمره سنة ١٩٤٥ هذه المقترحات ، وأدخل عليها بعض التعديلات . وألّفت بعد الثورة كتب النحو التعليمي على ضوء صورة التيسير التي أقرها المجمع ، غير أنه لم يُكتب لها النجاح . وكنت قد وضعت بين يدي تحقيق لكتاب الرد على النحاة مدخلا طويلا

اقترحت فيه تصنيفاً جديداً للنحو يذلل صعوباته أقمته على ثلاثة أسس أخذت بها جميعاً في تأليني لهذا الكتاب .

أولها إعادة تنسيق أبواب النحو بحيث يُستغنى عن طائفة منها يرد أمثلها إلى الأبواب الباقية ، حتى لا يتشتت فكر دارس النحو في كثرة من الأبواب توهن قواه العقلية .

والأساس الثاني استصأت فيه بجوانب من آراء ابن مضاء في كتابه وبمقترحات لجنة وزارة المعارف سألقة الذكر وقرارات مؤتمر المجمع اللغوى ، وهو إلغاء الإعراب التقديرى فى المفردات مقصورة ومقوصة ومضافة إلى ياء المتكلم ومبنية . ورأيت فى هذا الكتاب أن يقال فيها جميعاً محل الكلمة الرفع أو النصب أو الجر . كما رأيت إلغاء الإعراب المحلى فى الجمل بحيث لا يقال مثلاً : الجملة خبر محلها الرفع بل يُكتفى بالقول إن الجملة خبر ومثلها جملة النعت وجملة الحال وجملة الصلة وجملة جواب الشرط .

والأساس الثالث أن لا تُعرب كلمة لا يفيد إعرابها أى فائدة فى صحة نطقها ، ويتضح ذلك فى إعراب النحاة كلمة أن المخففة - فى رأيهم - من أن الثقيلة وأختها كأن المخففة . وإعراب لاسياً ، وبعض أدوات الاستثناء ، وكم الاستفهامية والخبرية ، وأدوات الشرط الاسمية .

وفى سنة ١٩٧٧ قدمت إلى مجمع اللغة العربية مشروعاً لتيسير النحو أقمته على الأسس الثلاثة السابقة ، وأضفت إليها أساساً رابعاً هو وضع تعريفات وضوابط دقيقة لأبواب المفعول المصنوع والمفعول معه والحال تجمع صور التعبير فى كل منها جمعاً وافياً . وأحال المجمع المشروع على لجنة الأصول وتدارسته دراسة عنمية قيمة أودت منها وانتفعت بها . وأقرت اللجنة شرطاً

كبيراً من مقترحات المشروع ، معدلة في جوانب منها ، واعتمد مؤتمر الجمع قراراتها في سنة ١٩٧٩ .

وظلت - بعد ذلك - أفكر في وضع كتاب أجدد به النحو وأقربه من دارسيه بحيث يصبح مذكلاً سائغاً لهم ، وأخذت في وضعه مهتدياً بالأسس الأربعة التي تضمنها مشروعي لتيسير النحو الذي قدمته إلى المجمع . بادئاً بتنسيق أبوابه تنسيقاً جديداً بحيث حذفت منها ثمانية عشر باباً فرعياً كانت تثقل النحو وتجهد دارسه وترهقه من أمره عسراً . واهتديت إلى أساسين جديدين : خامس وسادس ضممتهما في تأليف الكتاب إلى الأسس الأربعة السابقة وكنت قد بسطت القول فيهما بمحاضرة لي في مؤتمر المجمع لسنة ١٩٨١ .

أما الأساس الخامس فحذف زوائد كثيرة في أبواب النحو تعرض فيه دون حاجة ، وقد أوضحته في مدخل الكتاب ، وهي تارة تتصل بشروط تُقَحَّم على الباب تغني عنها الأمثلة ، وتارة ثانية تتصل بأحكام تُحْشَد في الباب تغني عنها أيضاً أمثلته وصيغته ، وتارة ثالثة تتصل بصيغ نادرة أو شاذة يُزَحُّ بها في الباب زحاً ، وتارة رابعة تتصل بعقد والغاز في بعض الأبواب لانكاد يفهم إلا بأن يحدد لها الإفهام مراراً وتكراراً ، وكثيراً ما تدفع إلى بلية في الحكم النحوي السليم . وكل هذه المسلمات والأعشاب التي ملأت كتب النحو نحيتها عن الكتاب . والأساس السادس لا يقل أهمية عن سابقه . وهو خاص بزيادة إضافات لأبواب ضرورية - بحاجب إضافات فرعية تتخلل الكتاب - لتكمل الصياغة النحوية وأوضاعها تمثلاً دقيقاً .

والكتاب موزع على مدخل وست أقسام : قسمين للنصرف وأربعة أقسام

للنحو . وقد بينت في المدخل أسس تجديد النحو في الكتاب . وتوالت في أقسامه الإضافات الفرعية فقد أضفت في فاتحة القسم الأول الصرفي منه قواعد لنطق الحروف وصفاتها وحركاتها وما يداخلها من التشديد والتنوين والمد والإدغام والإبدال مع عرض مواضع ألف القطع وألف الوصل . وأرى معرفة ذلك كله ضرورة لنطق الكلمات وحروفها في العربية نطقاً سليماً . وأضفت إلى هذا القسم الصرفي الأول في الكتاب وعرضي فيه لأقسام الفعل جداولَ تصريفه مع ضمائر الرفع المتصلة ومع نون التوكيد ، حتى يتمثل دارس النحو هذين النوعين من التصريف تمثلاً حسناً .

وفي القسم الصرفي الثاني الخاص بتقسيمات الاسم وتصاريفه أضفت الاستعمالات المتنوعة لتاء التأنيث اللفظي ، والفرق بين نون المثنى وجمع المذكر السالم ونون الأفعال الخمسة ، كما أضفت اسم الجمع واسم الجنس الجمعي والمصدر الصناعي إلى غير ذلك من استعمالات وصيغ مهمة . ووضعت في هذا القسم باب المضاف والمضاف إليه وباب المتبوع والتابع : نعتاً وعطفاً وتوكيداً وبدلاً ، ليستقر في ذهن دارس النحو أن هذين البابين من أبواب الأسماء المفردة لا من أبواب الجمل .

وأضفت في القسم الثالث الخاص بالمرفوعات إلى باب المبتدأ والخبر صيغة مستعملة قلماً اهتم بها النحاة وتدور على الألسنة ، وفيها يُربط بين المبتدأ المفيد للعموم والجملة الخبرية بالفاء أو بالواو .

وفي باب الفاعل أوضحت جواز التذكير والتأنيث للفعل إذا كان الفاعل جمع تكسير للدكور أو للإناث ، كما أوضحت وجوب تأنيث الفعل وإفراده مع جمع ما لا يعقل . وعادة لا تهم كتب النحو ببيان ذلك . وأضفت بيان

حذف الفاعل أحياناً . وكيف أنه قد يأتي مجروراً لفظاً ومحلّه الرفع . وأيضاً
أنّ الفاعل قد يكون جملة ومثله نائب الفاعل . وذكرت طائفة من الأفعال
المستعملة بصيغة الفعل المبني للمجهول .

وفي القسم الرابع الخاص بالمنصوبات أضفت إلى باب المفعول به « كاد
وأخواتها » و « ظن وأخواتها » و « أعلم وأخواتها » كما أضفت مفعولات تأتي
منصوبة وحقها الجر . وأخرى تأتي مجرورة لفظاً وحقها النصب . وفي باب
المستثنى أوضحت الفرق بين « إلا » أداة للاستثناء و « إلا » أداة للحصر .
وأخرجت من الباب « غير وسوى » ليطرد إعرابهما في صيغتهما المستعملة .
وأضفت « كان وأخواتها » إلى باب الحال . ونسقت باب التمييز مدججاً فيه صيغ
الصفة المشبهة واسم التفضيل وفعل التعجب وأفعال المدح والذم . وكنيات
العدد . وصيغة الاختصاص . كما أدمجت في باب النداء صيغ الترخيم
والاستغاثة والتدبة .

وأضفت في القسم الخامس الخاص بالتكميلات في باب الممنوع من
الصرف صيغة آخر جمعاً لأخرى وصيغ أحاد وموحد إلى عشار ومعشر .
وفتحت باباً لعمل المصدر والمشتقات . وباباً ثانياً لحروف الزيادة جارة وغير
جارة .

والقسم السادس كله إضافات لأبواب مهمة بدأتها بباين للذكر والحذف
في عناصر الصيغة العربية ، وللتقديم والتأخير في تلك العناصر . ثم أضفت باباً
للجملة الأساسية وباباً لأنواع الجمل وقد قسمتها تقسيماً جديداً : جملاً
مستقلة قائمة بنفسها وجملاً خاضعة غير مستقلة ترتبط بكلمة أو جملة قبلها في
الكلام ، ولانستقل عنهما أى استقلال .

ولعلّى بهذا الكتاب أكون قد حققت أملاً طال انتظاره بتجديد النحو على منهاج وطيد بذلّه وببسطه ويعين على تمثّل قواعد واستكمال نواقصه . وواضح أن الكتاب غني في القسمين الأولين بأقسام الفعل والاسم وتصاريفهما المتنوعة . وقد حُذِفَ فيه من أقسام النحو التالية كما أسلفت ثمانية عشر باباً فرعياً اكتفاء باستيفاء أمثلتها في الأبواب الباقية . وحُذِفَ من الكتاب كل ما لا يفيد إعرابه صحة في النطق والأداء . ووُضِعَتْ ضوابط مستحدثة لبعض الأبواب المهمة تجمع أمثلتها جمعاً بين . وطُرِحَت الزوائد والفضول التي كانت عالقة بالأبواب . وأضيفت أبواب جديدة . كما أضيف كثير من الدقائق المهمة في الصياغة العربية . وإلى لشديد الأمل في أن يصبح نهج هذا الكتاب وتبويبه ومادته عتاداً يرجع إليه مؤلفو كتب النحو التعليمي ليضعوا على أسسه كتباً لهم متدرجة مع سنوات الناشئة في التعليم حتى تستتم في وضوح تمثّل مقومات العربية وأوضاع صيغها تمثلاً قوياً سديداً . والله ولي الهدى والتوفيق .

شوقي ضيف

لقاهرة في أول نوفمبر سنة ١٩٨٢